تقرير كامكو إنفست عن موازنات دول مجلس التعاون الخليجي **مايو 2024**

تعميق خفض حصص إنتاج النفط يوسع فجوة العجز المالي للدول الخليجية ويعيق النمو

*أعلنت الدول الخليجية عن النفقات الواردة ضمن ميزانيتها للعام 2024 والتي كشفت عن ارتفاع معدلات الانفاق على الرغم من التحديات التي تواجهها على صعيد الإيرادات. **وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نفقات الموازنات الخليجية خلال السنة المالية الحالية أقل من مستويات العام الماضي، إذ بلغ 529.5 مليار دولار أمريكي، ويقدر إجمالي الإيرادات المدرجة في الميزانية بنحو 487.6 مليار دولار أمريكي مقابل 509.6 مليار دولار أمريكي في العام 2023، بانخفاض بلغت نسبته 4.3 في المائة.** ويعكس هذا الانخفاض تخفيضات الإنتاج التي ينفذها منتجو أوبك في الدول الخليجية بالإضافة إلى أسعار النفط الخام ضمن نطاق محدد. وبالنسبة للعام 2024، كان سعر النفط المدرج في موازنات معظم الدول الخليجية أعلى من 60 دولار أمريكي للبرميل. ولم تكشف الإمارات والسعودية عن سعر النفط التقديري الذي استندت إليه ميزانيتها. ومن المتوقع أن يصل إجمالي العجز المال للدول الخليجية إلى 41.9 مليار دولار أمريكي في العام 2024 مقارنة بعجز قدره 35.1 مليار دولار تم تسجيله العام الماضي، وفقاً للأرقام الواردة في الموازنة.*

وأعلنت حكومات المنطقة عن ميزانيات توسعية لقطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، كما خططت للإنفاق على البنية التحتية والانشاءات على نطاق واسع. في ذات الوقت، تم التركيز بشكل رئيسي على إعادة تنظيم القطاعات غير النفطية في الاقتصاد ومساهمتها في المستقبل.

ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي - 2024 (مليار دولار أمريكي)								
	الكويت	السعودية	قطر	عمان	الامارات	البحرين	الدول الخليجية	على أساس سنوي
الإيرادات	61.0	316.4	54.5	28.6	17.7	9.2	487.6	(4.3%)
إيرادات النفط والغاز	53.1	NA	42.9	19.5	NA	5.7	NA	NA
الإيرادات غير النفطية	7.9	NA	11.6	9.2	NA	3.5	NA	NA
المصروفات	80.3	337.8	54.2	30.3	17.3	9.6	529.5	(2.8%)
الفائض/العجز	(19.3)	(21.3)	0.3	(1.7)	0.5	(0.4)	(41.9)	(1.5%)
سعر النفط في الميزانية	70.0	NA	60	60	NA	60		
إيرادات النفط / إجمالي الإيرادات	87.0%	NA	78.7%	68.0%	NA	61.9%		
الإيرادات غير النفطية / إجمالي الإيرادات	13.0%	NA	21.3%	32.0%	NA	38.1%		
الإيرادات / إجمالي الإيرادات الخليجية	12.5%	64.9%	11.2%	5.9%	3.6%	1.9%		
الإنفاق / إجمالي النفقات الخليجية	15.2%	63.8%	10.2%	5.7%	3.3%	1.8%		
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	167.0	1109.5	246.4	112.4	536.8	47.1		
الفائض/عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	(11.5%)	(1.9%)	0.1%	(1.5%)	0.08%	(0.9%)		

صندوق النقد الدولي

المصدر: وزارة المالية لكل دولة، صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست
ملاحظة: السنة المالية للكويت – ابريل-مارس

***وعلى مستوى كل دولة على حدة،** من المتوقع أن تمثل السعودية ما نسبته **64.9 في المائة من إجمالي الإيرادات المدرجة في الموازنات الخليجية لهذا العام، تلاها الكويت وقطر بنسبة 12.5 في المائة و11.2 في المائة، على التوالي.** وعلى صعيد النفقات، من المتوقع أن تمثل السعودية نسبة 63.8 في المائة من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنات الخليجية هذا العام. من جهة أخرى، بلغ مؤشر سوق المشاريع الخليجية للعقود المتوقع طرحها 1.4 تريليون دولار أمريكي كما في أبريل 2024، وفقاً لمجلة ميد. واستحوذت المملكة على النصيب الأكبر من المشاريع الخليجية القادمة (نسبة 50.2 في المائة أو ما يعادل 709 مليار دولار أمريكي) تلاها الإمارات بمشاريع تبلغ قيمتها 316.1 مليار دولار أمريكي، ثم عمان بمشاريع قادمة تقدر بنحو 172.1 مليار دولار أمريكي.*

وظلت أسعار النفط مرتفعة منذ بداية هذا العام وتم تداولها فوق مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية شهر فبراير 2024. إذ بلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 84.7 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية العام الحالي، ومن المتوقع أن يصل في المتوسط إلى 84.0 دولار أمريكي للبرميل هذا العام، وفقاً للتقديرات الصادرة عن وكالة بلومبرج. ويعزى تذبذب أسعار النفط إلى عدة عوامل بما في ذلك تصاعد الوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وما لذلك من تأثير محتمل على الإمدادات النفطية، هذا إلى جانب وترسخ التضخم العالمي. بالإضافة إلى ذلك، أوضح قرار الأوبك وحلفائها الخاص بالإبقاء على سياسة الإنتاج الحالية مع أضافة تخفيضات طوعية إلى مدى تشديد أوضاع الأسواق على المدى القريب وذلك في ظل شح الإمدادات. ومن حيث توازن الموازنات، من المتوقع أن تتمكن الإمارات وقطر من تحقيق التوازن، في حين من المتوقع أن تسجل بقية الدول الخليجية عجزاً هذا العام. ومن المتوقع أن يكون العجز الفعلي في العام 2024 أقل بكثير من العجز المدرج في الموازنة على خلفية التقديرات المتحفظة لأسعار النفط المدرجة في الموازنات الخليجية.

الكويت

كشفت وزارة المالية الكويتية عن مسودة موازنة السنة المالية 2025/2024 والتي تشير إلى انخفاض العجز المتوقع بنسبة 13.5 في المائة ليصل إلى 5.8 مليار دينار كويتي (19.3 مليار دولار أمريكي) مقابل عجزاً قدره 6.8 مليار دينار كويتي (22.0 مليار دولار أمريكي) في السنة المالية الحالية 2024/2023. وتتسق تلك اللمحة السريعة للموازنة مع الصورة الكبرى لمعظم اقتصادات الدول الخليجية التي من المتوقع أيضاً أن تسجل عجزاً هي الأخرى.

ووفقا للموازنة، من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى 18.7 مليار دينار كويتي (60.8 مليار دولار أمريكي) في السنة المالية 2025/2024 مقارنة بنحو 19.5 مليار دينار كويتي والتي وردت كإيرادات تقديرية للسنة المالية 2024/2023، بانخفاض قدره 4.1 في المائة. ويتم احتساب الإيرادات بسعر النفط الخام المدرج في الميزانية البالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وقد يعني ذلك أن الإيرادات الفعلية قد تكون أعلى من ذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط هذا العام. وبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 89.2 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية السنة المالية الحالية (2025/2024)، في حين بلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي وسلة خام الأوبك 88.6 دولار للبرميل و87.8 دولار أمريكي للبرميل، على التوالي، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ووكالة بلومبرج. هذا وتفترض الموازنة عدم إجراء تحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة امتثالاً لأحكام القانون الذي ينص على عدم إجراء تحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة في سنوات العجز.

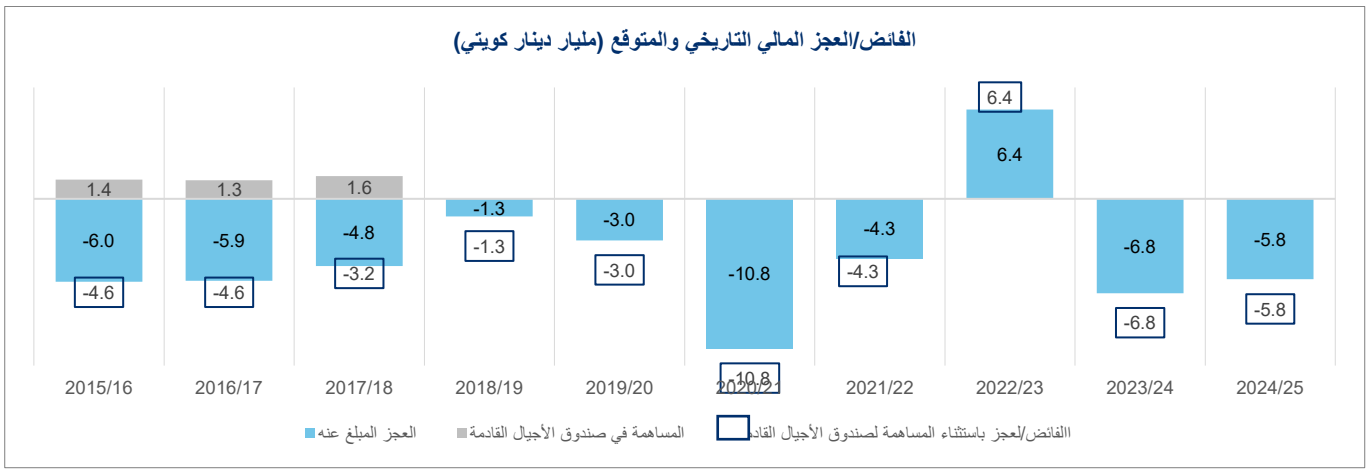

المصدر: وزارة المالية-الكويت وبحوث كامكو إنفست

وضمن بند الإيرادات، ستظل الايرادات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات المدرجة في موازنة السنة المالية 2025/2024. إلا انه من المتوقع أن تنخفض حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات من نسبة 88.2 في المائة المقدرة للسنة المالية

2024/2023 إلى نسبة 87.0 في المائة للسنة المالية 2025/2024، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية، بما يعني أن حصة الإيرادات غير النفطية تبلغ 13.0 في المائة للسنة المالية 2025/2024 مقابل 11.8 في المائة المقدرة للسنة المالية السابقة. ومن المرجح أن تتأثر العائدات النفطية للسنة المالية الحالية باستمرار تطبيق خطط الأوبك وحلفائها الخاصة بخفض حصص الإنتاج. إذ بلغ إنتاج النفط الخام في الكويت 2.4 مليون برميل يومياً في أبريل 2024 وبلغ في المتوسط 2.53 مليون برميل يومياً في السنة المالية الماضية. وهناك محادثات جارية حول إلغاء بعض التخفيضات خلال النصف الثاني من العام الحالي، إلا أن ذلك يعتمد على الأسعار السائدة في ذلك الوقت. ووفقاً للإيرادات والنفقات المتوقعة، فإن سعر التعادل النفطي حتى تحقق موازنة الكويت التوازن هو 90.7 دولار أمريكي للبرميل.

وتشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي الإيرادات في السنة المالية 2024/2023 بنسبة 16.8 في المائة ليصل إلى 19.5 مليار دينار كويتي فقط على خلفية انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 19.5 في المائة، في حين تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 10.6 في المائة لتصل إلى 2.3 مليار دينار كويتي مقابل 2.1 مليار دينار كويتي في السنة المالية السابقة. كما يتوقع أن تصل العائدات النفطية إلى 17.2 مليار دينار كويتي مقابل 21.3 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2024/2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام إلى جانب القيود المفروضة على الإنتاج في إطار اتفاقية الأوبك وحلفائها.

من المتوقع أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ 11 عاماً في السنة المالية 2025/2024

من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات المدرجة في موازنة السنة المالية 2025/2024 إلى 18.7 مليار دينار كويتي، بدعم رئيسي من الارتفاع القياسي للإيرادات غير النفطية، الأمر الذي يقابله جزئياً انخفاض الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن تصل الإيرادات النفطية إلى 16.2 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2025/2024 مقابل إيرادات قدرها 17.2 مليار دينار كويتي وفقاً للبيانات التقديرية للسنة المالية 2024/2023، أي بانخفاض متوقع بنسبة 5.4 في المائة.

من جهة أخرى، من المتوقع أن تصل الإيرادات غير النفطية للكويت إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ 11 عاماً، كما أنها الأعلى منذ السنة المالية 2014/2013. وعلى صعيد الأداء على أساس سنوي، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بنسبة 5.7 في المائة في السنة المالية 2025/2024 لتصل إلى 2.4 مليار دينار كويتي.

توقع انخفاض النفقات المدرجة في الموازنة

على صعيد النفقات، من المتوقع أن تنخفض النفقات المخطط لها في السنة المالية 2025/2024. فمن المتوقع أن يصل إجمالي النفقات في السنة المالية 2025/2024 إلى 24.6 مليار دينار كويتي نتيجة لانخفاض النفقات المدرجة في الميزانية في كافة البنود الفرعية الثلاثة، أي الرواتب والإعانات والنفقات الرأسمالية والكيانات الأخرى. ومن المتوقع أن تنخفض حصة الرواتب والإعانات كنسبة من إجمالي النفقات من 79.5 في المائة في السنة المالية 2024/2023 إلى نسبة 79.4 في المائة في السنة المالية 2025/2024. أما من حيث التغيير على أساس سنوي، من المتوقع أن ينخفض ذلك البند بنسبة 6.6 في المائة. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض النفقات الرأسمالية في السنة المالية 2025/2024 في ظل التخطيط لنفقات بقيمة 2.3 مليار دينار كويتي مقابل 2.5 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2024/2023، بانخفاض سنوي بلغت نسبته 7.7 في المائة.

وتكمن الدوافع الرئيسية لانخفاض النفقات المدرجة ضمن موازنة السنة المالية 2025/2024 فيما يلي: أولاً: وزارة الكهرباء والماء (-1.2 مليار دينار كويتي) المتعلقة بأنواع الوقود المستخدمة لتشغيل المحطات. ثانياً: وزارة الصحة (-192.2 مليون دينار كويتي) تتعلق بتخفيض تكاليف الأدوية والعقاقير بناء على النفقات الفعلية والحاجة لاستخدامها. ثالثاً: وزارة النفط (-100 مليون دينار كويتي) متعلقة بخفض قيمة الدعم. رابعاً: وزارة التجارة والصناعة (-59.3 مليون دينار كويتي) متعلقة بخفض قيمة الدعم. خامساً: الوزارات الأخرى (-231.7 مليون دينار كويتي). في المقابل، تمت زيادة النفقات الموجهة إلى البنود التالية: أولاً: وزارة الداخلية (+159.5 مليون دينار كويتي) المتعلقة بالرواتب والبدلات الثابتة. ثانياً: وزارة الصحة (+102.2 مليون دينار كويتي) تتعلق بتخصيص تأمين

صحي شامل للمتقاعدين وربات البيوت.

المشاريع التنموية في الكويت

وفقاً لملجة ميد، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة 327 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2024 مقابل 1.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2023. وعلى الرغم من الأداء الضعيف الذي شهده سوق المشاريع خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام، يستعد المقاولون حاليا لتقديم عطاءات لمشاريع كبيرة، خاصة ضمن قطاع النفط. ووفقاً لمجلة ميد، اشترت سبع شركات وثائق مناقصة مشروع مستودع الوقود المخطط له في منطقة المطلاع في الكويت. وتبلغ قيمة المشروع الذي طرحته شركة البترول الوطنية الكويتية المملوكة للدولة 850 مليون دولار أمريكي.

ومن أبرز العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع الأول من العام 2024، تم ترسية عقد تصميم بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لتحديث مصفاة ميناء الأحمدي. ويتضمن العقد مشروع إصلاح محطة إزالة الغاز الحمضي في مصفاة ميناء الأحمدي ويشمل نطاق المشروع أيضاً الأعمال الاستشارية. وفي الوقت الحالي، تقدر مجلة ميد قيمة المشاريع المستقبلية بنحو 105.5 مليار دولار أمريكي، نحو 58.1 في المائة منها في مرحلة الدراسة و11.2 في المائة في مرحلة التصميم. ومن حيث نسبة المشاريع المستقبلية، من المتوقع أن يحصل قطاع الطاقة على 27.2 في المائة أو 28.7 مليار دولار أمريكي ليتصدر القائمة كأكبر قطاع من حيث العقود المتوقعة في البلاد، يليه قطاع النقل بعقود مستقبلية بقيمة 27.6 مليار دولار أمريكي.

السعودية

تقدر إيرادات السعودية للسنة المالية 2024 بنحو 1.17 تريليون ريال سعودي (316.4 مليار دولار أمريكي) مقابل 1.21 تريليون ريال سعودي (333.3 مليار دولار أمريكي) وفقاً لتقديرات السنة المالية السابقة، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.3 في المائة، مع توقع تسجيل عجزاً مالياً قدره 79 مليار ريال سعودي (21.3 مليار دولار أمريكي) في السنة المالية 2024. ولم يتم الكشف بعد عن الإيرادات النفطية في الموازنة الأخيرة.

وتعزى التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي في العام 2024 إلى التطورات الجيدة التي شهدناها في النصف الأول من العام 2023. حيث من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى نسبة 4.4 في المائة في العام 2024، مرتفعاً عن التوقعات السابقة البالغة 0.3 في المائة في العام 2023. وتشمل المؤشرات الإيجابية نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة مستدامة وتحسن أداء القطاع غير النفطي وزيادة القوى العاملة واعتدال معدلات التضخم وانخفاض معدل البطالة. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات الضريبية بلغت نسبة 30 في المائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية في العام 2024، أو ما قيمته 361 مليار ريال سعودي، فيما يعد أعلى بنسبة 2.6 في المائة مقارنة بتقديرات العام 2023.

وفيما يتعلق بالنفقات الخاصة بكل قطاع على حدة، جاء القطاع العسكري في الصدارة بتخصيص 269 مليار ريال سعودي لهذا البند، بزيادة بلغت نسبتها 8.5 في المائة مقارنة بتقديرات العام 2023. وساهم قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 17 في المائة من إجمالي الموازنة، أي بنحو 214 مليار ريال سعودي، بانخفاض بلغت نسبته 14.4 في المائة عن تقديرات العام 2023. وبالمثل، تم تخصيص 195 مليار ريال سعودي لقطاع التعليم، أي ما نسبته 16 في المائة من الميزانية الإجمالية. وتقدر الإيرادات المتوقعة لعامي 2025 و2026 بنحو 1.23 تريليون ريال سعودي و1.26 تريليون ريال سعودي، على التوالي. ومن المتوقع أن تصل النفقات إلى 1.3 تريليون ريال سعودي في العام 2025 و1.37 تريليون ريال سعودي في العام 2026.

ووفقاً لوزير المالية، تعتبر موازنة العام 2024 في وضع يمكنها من الحفاظ على المسار الناجح بما يتسق مع السياسات الوطنية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف رؤية السعودية 2030 والأولويات الوطنية، وتعزيز الالتزام بالتنمية المستدامة طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، صرح الوزير بأن اقتصاد المملكة خلق أكثر من مليون فرصة عمل في العام 2023 وأن الإيرادات غير النفطية ساهمت

إلى حد كبير في الحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة مما كانت عليه في الماضي.

وخلال الربع الأول من العام 2024، سجلت موازنة السعودية عجزاً قدره 12.4 مليار ريال سعودي (3.31 مليار دولار أمريكي) على خلفية ارتفاع النفقات وانخفاض العائدات النفطية. وبلغ إجمالي الإيرادات 293.43 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2024 بزيادة بلغت نسبتها 4 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2023، في حين بلغت قيمة النفقات العامة 305.82 مليار ريال سعودي. وارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 111.5 مليار ريال سعودي (29.7 مليار دولار أمريكي).

كما شهد الربع الأول من العام 2024 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي، مسجلا الربع الثالث على التوالي من التراجع على أساس سنوي. ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.8 في المائة في الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع الأول من العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الأنشطة المرتبطة بالنفط بنسبة 10.6 في المائة على أساس سنوي، مقارنة بنمو بنسبة 2.8 في المائة في الأنشطة غير النفطية ونمو النشاط الحكومي بنسبة 2.0 في المائة.

قطر

تقدر الإيرادات المدرجة في موازنة قطر للسنة المالية 2024 بنحو 202 مليار ريال قطري (55.5 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 11.4 في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وتستند الموازنة إلى افتراض سعر النفط عند 60 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024 مقابل 65 دولار أمريكي للبرميل العام السابق. ومن المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للنفقات 200.9 مليار ريال قطري (55.2 مليار دولار أمريكي)، أي بنمو نسبته 1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

وارتفع بند الرواتب والأجور بنحو 1.5 مليار ريال قطري، أي بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2023 ليصل إلى 64 مليار ريال قطري في موازنة العام 2024. ونمت النفقات الرأسمالية الثانوية والنفقات الجارية بنسبة 27.5 في المائة و6.4 في المائة مقارنة بالعام 2023 فيما يعزى إلى الانتهاء من العديد من مشاريع البنية التحتية والاقتصادية الهامة. وأخيراً، انخفضت النفقات الرأسمالية الكبرى بأكثر من 8.3 في المائة من موازنة العام 2023.

ووفقاً لوزارة المالية، تركز الموازنة على تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 المتعلقة بتنمية رأس المال البشري من خلال التركيز على قطاعي الصحة والتعليم، وتخصيص 20 في المائة من إجمالي نفقات الموازنة لتوجيهها إلى هذين القطاعين. كما توضح الموازنة وصول إجمالي إيرادات النفط والغاز في العام 2024 إلى 159 مليار ريال قطري مقابل 186 مليار ريال قطري في العام 2023، أي بتراجع بلغت نسبته 14.5 في المائة، مشيرة إلى أن تقديرات الإيرادات غير النفطية للعام 2024 بلغت 43 مليار ريال قطري، بزيادة بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2023.

الامارات

اعتمدت حكومة الإمارات خطة ميزانية السنوات المالية 2024-2026 والتي تقدر بنحو 192 مليار درهم إماراتي. حيث أقرت الحكومة الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2024 والتي تصل بها قيمة النفقات التقديرية إلى 64.06 مليار درهم إماراتي بنسبة نمو قدرها 1.6 في المائة، وإيرادات تقدر بنحو 65.73 مليار درهم إماراتي بنسبة نمو قدرها 3.3 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2023.

وتم توجيه النصيب الأكبر من الموازنة، أي ما يعادل 26.7 مليار درهم إماراتي أو ما نسبته 42 في المائة من إجمالي النفقات، إلى قطاع التنمية والمنافع الاجتماعية. وبالمثل، تم تخصيص 25.2 مليار درهم إماراتي لقطاع الشؤون الحكومية، أي ما نسبته 39 في المائة من القيمة الإجمالية للموازنة، وتخصيص 2.6 مليار درهم إماراتي أو نسبة 4 في المائة للبنية التحتية والموارد الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 2.3 مليار درهم إماراتي أو نسبة 4 في المائة لقطاع الاستثمارات المالية و7.2 مليار درهم إماراتي

أو 11 في المائة للنفقات الاتحادية الأخرى.

في ذات الوقت، شكلت حكومة الإمارات مجلس الاستقرار المالي بهدف تعزيز دور النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وترسيخ الاستقرار المالي والحفاظ عليه. وفي إطار مساعي الدولة لتحسين القدرات التصنيعية وتحقيق الأمن الدوائي الوطني، وافقت الحكومة أيضاً على إنشاء مؤسسة الإمارات للدواء، التي ستشرف وتتحكم في تداول المنتجات الطبية والصيدلانية، ومنتجات الرعاية الصحية، والمكملات الغذائية، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الزراعية. كما تمت الموافقة على سياسة الخدمة الحكومية الرقمية، مما يسمح بقياس جودة الخدمة وضمان الكفاءة.

عمان

أعلنت عمان عن ميزانيتها للعام 2024 والتي تتوقع تسجيل عجزاً قدره 640 مليون ريال عماني (1.66 مليار دولار أمريكي)، أو 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل انخفاض إنتاج النفط وأسعاره. وتكشف موازنة 2024 عن تسجيل إيرادات بقيمة 11.01 مليار ريال عماني بإنخفاض بلغت نسبته 9.9 في المائة عن الإيرادات المدرجة في موازنة العام 2023، ونفقات بقيمة 11.65 مليار ريال عماني، بانخفاض بنسبة 3.3 في المائة عن موازنة العام السابق. وتعتمد موازنة 2024 سعر برميل النفط عند 60 دولار أمريكي، بينما استندت موازنة العام السابق إلى سعر متوقع قدره 55 دولار أمريكي للبرميل.

وعلى النقيض من توقعاتها السابقة بتسجيل عجزاً قدره 1.3 مليار ريال عماني، سجلت السلطنة فائضاً قدره 931 مليون ريال عماني (2.42 مليار دولار أمريكي) في تقديراتها الأولية للعام 2023. ومن المتوقع أن تصل الإيرادات النفطية إلى 5.9 مليار ريال عماني، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 14.1 في المائة مقارنة بموازنة العام 2023. ووفقا لوزير المالية، تمثل العائدات النفطية 54 في المائة من إجمالي الايرادات، و14 في المائة من قطاع الغاز، و32 في المائة من الإيرادات غير النفطية.

وتهدف الموازنة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ودعم القضايا الاجتماعية من خلال تمكين صندوق الحماية الاجتماعية من القيام بدوره كمظلة للبرامج التي تستهدف تحسين التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تعطي الميزانية الأولوية للحفاظ على مستويات الإنفاق الموجه للقطاعات الحيوية بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان.

البحرين

أقرت حكومة البحرين موازنة العام 2024 والتي تضمنت نفقات إجمالية قدرها 3.63 مليار دينار بحريني (9.63 مليار دولار أمريكي). ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات إلى 3.5 مليار دينار بحريني، أي أقل قليلاً من النفقات. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات بنسبة 11.8 في المائة في العام 2024، بينما ستزيد النفقات هامشياً بنحو 0.2 في المائة. ومن المتوقع أن تسجل البحرين عجزاً قدره 0.161 مليون دينار بحريني (0.43 مليون دولار أمريكي) في العام 2024. وتستند الموازنة إلى افتراض سعر النفط عند 60 دولار أمريكي للبرميل.

واستندت الموازنة العامة للدولة على ثلاث ركائز أساسية، تسهم جميعها في رفاهية الشعب، الأولى تحقيق التوازن المالي، والثانية للمشاريع الخدمية، والثالثة لتحسين الظروف المعيشية. وفي العام 2024، توقعت حكومة البحرين أن تبلغ النفقات الموجهة إلى قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية 93.3 مليون دينار بحريني، على أن توجه 52.4 مليون دينار بحريني لقطاع الخدمات العامة، و46.8 دينار بحريني لقطاع الشؤون الاقتصادية والبنية التحتية، و11.5 دينار بحريني لقطاع ثقافة الشباب والإعلام، و9.9 دينار بحريني لقطاع النظام العام والسلامة، و5.4 مليون دينار بحريني لقطاع التعليم، و3.9 مليون دينار بحريني لقطاع الرعاية الصحية، و1.5 مليون دينار بحريني لقطاع الدفاع.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com